الفصل الأول

العنف السياسي

• مقدمة

كلمة العنف، في معناها البسيط، تعني استعمال القوة العضلية التي ينتج عنها في العادة - أو تهدف إلى - إلحاق الأذى بالطرف الآخر الذي يقع عليه الفعل. هذا الأذى يتدرج من البسيط إلى المركب حسب الأداة المستعملة في ذلك، فالأدوات المستعملة في العنف تبدأ من استعمال اليد لتصل في بعض الأحيان إلى استعمال الغازات السامة والمسيلة للدموع.. بل الأكثر من ذلك أننا نجدها في بعض الأحيان تبلغ حد استعمال الآلة الحربية التدميرية، حتى النووية منها!.. وماحدث في هيروشيما، والغارة الأمريكية على الجماهيرية الليبية، خير مثال لاستعمال العنف المستخدم فيه الآلة الحربية ضد الآخر الذي رفض التبعية والهيمنة والاستسلام.

هذا، وعلى الرغم من أن بعض المهتمين قد استخدموا مفهومي العنف الاجتماعي والعنف السياسي كمترادفين، إلا أن بمفهوم العنف الاجتماعي معنًى أشمل من العنف السياسي، لأن العنف الاجتماعي يحوي كل مظاهر القوة والقمع الذي يطال الحياة الاجتماعية، الأمر الذي يجعل العنف السياسي أحد مظاهر العنف الاجتماعي وليس مرادفًا له.

وإذا ما اعتبرنا أن العنف في عمومه نتاج للعنصرية والتمييز والحرمان من المشاركة السياسية، فمن المؤكد أنْ نجد أنَّ العنف الاجتماعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا ببقية الظواهر المكونة للحياة الاجتماعية، حتى نتج عنه اتخاذ ظاهرة العنف شكلاً وطابعًا سياسيًّا يتداخل مع المواضيع الاقتصادية والأخلاقية، والأكثر من ذلك مع التاريخ والفلسفة وعلم النفس والثورة التقنية، الأمر الذي أكسب ظاهرة العنف انتشارًا واسعًا طال شخوص البشرية فيما يتعلق بمصيرهم وتطلعاتهم.

والعنف، كتهديد بسيط وعمل ملموس، يلعب دورًا كبيرًا في زعزعة استقرار النظم السياسية، ولكنه لا يكون غائبًا كليًّا في الظروف الروتينية، ويبقى احتمال حدوث العنف قائمًا بالفعل في صلب السلوك الاجتماعي. ففي الميدان السياسي يكتسي تأكيد الذات الفردي أو الجماعي بعدًا عدوانيًّا غير قابل للإصلاح، حتى ولو كان هناك على المدى البعيد اتجاه لإقامة إكراه ذاتي مفروض ثقافيًّا، ويحل محل ممارسة العنف الجسدي الخالص[1].

والملاحظ أن هناك شبه اتفاق بين المهتمين بظاهرة العنف السياسي على أنه يصبح سياسيًّا عندما تكون أهدافه ودوافعه سياسية، على الرغم من بعض الاختلافات بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف، وطبيعة القوى المرتبطة بها، الأمر الذي حدا بهم إلى تعريفهم العنف السياسي بأنه **استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية**[2].

وعند تناولنا لمفهوم العنف نجد أن بعض المحللين يعتقدون **أولاً** أنه في بعض الأحيان يؤخذ التهديد بالعنف على أنه ممارسة له، حتى وإن لم تحدث عملية العنف هذه ولم تتم.. فإذا ما صوب أحدهم بندقيته تجاهك وسلب نقودك فإن هذه العملية تعتبر ممارسة للعنف، حتى وإن لم يطلق أي عيار ناري من بندقيته المصوبة. مثال آخر : إذا ما صوبتْ إحدى الدول الكبرى صواريخها عابرة القارات من داخل أراضيها تجاه دولة أخرى بهدف تدميرها إذا لم تستجب لمطالبها، ألا يعتبر هذا عنفًا وإرهابًا؟... خلاصة الأمر أن العنف قد يقع، بل ويقع بالفعل، حتى وإن لم ينتج عنه ضرر أو دمار.

ثانيًا : وجهة النظر الأخرى التي تعتبر أكثر اتساعًا من الأولى هي تلك التي تشتمل على أشكال مختلفة للعنف لاينتج عنها ضرر مادي مباشر. مثال ذلك: أن الفئة الفقيرة في أي مجتمع من المجتمعات، نجدها تعاني من التفرقة بسبب

---

(1) محمد توهيل : علم الاجتماع السياسي - المستقبل للنشر، عمان، 1998، ص 68

(2) حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي - بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1999، ص 48.

عجزها المادي فيما يتعلق بالخدمات الخاصة بالتعليم والصحة، والأكثر من ذلك أن هذه التفرقة تطال العمل والسكن، فهي على أي حال ليست هدفًا للعنف المادي، ولكن النسق الثقافي والاقتصادي السائد في المجتمع أتاح لهم - أو لها - فرصًا قليلة للمشاركة في النسق القِيَمِيّ السائد في المجتمع. وهذا يحدو بالبعض إلى تصنيف هذا الظلم على أنه شكل من أشكال العنف من غير فئة الفقراء على فئة الفقراء وحقوقها الأساسية في الحياة المتعلقة بالحرية والسعادة. هذا الشكل من أشكال العنف تستخدم فيه استخدامًا موسعًا التقنيات الدعائية والإعلامية على كافة أشكالها.

فالعنف السياسي يمثل جانبًا مهمًّا لظاهرة العنف بمعناها المجتمعي الشامل، ذلك أن إثارة قضية العنف السياسي ليس في جوهره إلا طرحًا لطبيعة السلطة والدولة في المجتمع.. والارتباط وثيق بين السياسة والعنف، فالسياسة لا تقوم دونما عنف، وإن كانت لا تقتصر عليه[3].

فالسياسة هي نشاط اجتماعي يقوم على تنظيم الأفراد والجماعات داخل الوحدة السياسية، وتأمين الرفاهية والمصلحة العامة، وهي لذلك تعتمد على القوة في تأمين الاستقرار الداخلي وضمان الأمن الخارجي، وهنا نجد أن القوة تعتبر إحدى الأسس الهامة التي تقوم عليها السياسة، والقوة في غالب الأحيان تعني العنف، على أن العنف يستمد قوته وشرعيته من الأنظمة والقوانين، أي أنه عنف تبرره المصلحة العامة والعليا.

على أنه لا يمكننا إغفال أن هذه المصلحة مرتبطة في أوجهها بمن يمتلك القوة، أي بمن هو في السلطة.. الأمر الذي يضفي على الموضوع السياسي بعدًا آخر تبرز قيمته جلية عند الممارسة.

هذا، وجادل الكثيرون حول أن ظاهرة العنف الاجتماعي السياسي ليست بابًا

---

(3) بيير فو : العنف والوضع الإنساني، ترجمة إلياس زحلاوي - بيروت، المؤسسة العربية الجامعية، 1985، ص 139.

غير قابل للتغير أو شيئًا ثابتًا ومتميزًا على الدوام، فهي في تطور مستمر مع تطور الحياة ذاتها، وتتبدى في محتواها وأشكال تظاهراتها تغيرات كمية ونوعية[4].

• المداخل النظرية المفسرة للعنف

إن استعمال العنف عمليـًا يعني الدخول الفعلي في اللعبة السياسية من خلال فرض النفس كطرف فاعل ومنافس على أولئك الموجودين فعلاً في الميدان السياسي. ويأتي كرد فعل على أعمال الطرد والتهميش، وكشكل من أشكال المشاركة السياسية لأولئك القائمين به. هذا، وكانت الدراسات النظرية حول العنف السياسي من الكثرة والتداخل بحيث نجدها تعلقت بالمساعي الفلسفية المتركزة حول قضية القابلية الأخلاقية للعنف، وهذا الجدل يحتل مكانة هامة في تفكير «ماركس» و «سوريل» و «جان بول سارتر» و «حنا أرندت»[5].

وتعتبر مشكلة العنف من المشاكل الهامة التي تناولتها النظريات الاجتماعية والسياسية بالتفسير، حيث نجد عالم الاجتماع «نيبورغ» قد كتب يقول: «ترتبط مشكلة العنف السياسي بأي مشكلة أو قضية هامة في علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، كما أنها ترتبط بأيٍّ من المشاكل التي تحدث في الحياة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي تطلب معه ضرورة إعطاء أهمية خاصة لدراسة نمو ظواهر العنف المختلفة»[6].

1- التفسير الماركسي للعنف :

يعتمد تفسير الماركسية لظاهرة العنف على المواءمة والاتحاد بين منهجي التاريخ والمنطق، والمجرد والملموس، إلى جانب الذاتي والموضوعي. وهذا ما عكسه الاهتمام الكبير بمشكلة العنف في أعمال «كارل ماركس» الفلسفية

---

(4) فيليب برو : علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب - المؤسسة الجامعية، بيروت، 1998، ص 354.

(5) فيليب برو : المرجع السابق، ص 384.

(6) Nieburg, L., Political Violence, New York, 1969, P. S.

والاجتماعية، حيث نجد أن «ماركس » في تلك الأعمال قد ميز بين العنف السياسي والعنف الاجتماعي من خلال تحليله لجوهر الدولة. فالعنف السياسي ظهر مع ظهور الدولة الرأسمالية وسيختفي باختفائها.

أما بالنسبة للعنف الاجتماعي المتخذ صفة القمع فقد كان موجودًا قبل ظهور الدولة، وسيبقى بشكل أو بآخر بعد زوالها فاقدًا بالطبع طابعه الطبقي[7].

واعتبرت الماركسية أن الدولة قامت في الأساس من أجل تحقيق مصالح طبقية، فهي تستعمل العنف بطريقة آلية - دعت الحاجة أو لم تدع لذلك - من أجل إرغام الجماهير على الخضوع لسلطتها وعدم الخروج عليها. وأتى العنف الاجتماعي كنتاج لذلك الاستغلال الذي لقيه الفرد في ظل المجتمع الطبقي المتصارع.

ويجادل الماركسيون بأن وتيرة وشكل العنف قد تطور مع تطور المجتمع الرأسمالي، وأنه أصبح على درجة عالية من التنظيم بسبب استغلاله للثورة التقنية وسيطرة المجتمع الرأسمالي، وأنه لكي تزول هذه الظاهرة وتنتهي أسبابها من المجتمعات فلابد من زوال الأسباب التي تمثلها الرأسمالية في مجتمع الاستغلال والصراع الطبقي.

والعنف الاجتماعي ـ كما يؤكد ذلك الماركسيون ـ لاوجود له خارج العلاقات الطبقية، حيث أن العنف هو أحد الأدوات اللازمة من أجل الثورة، وبالتالي للوصول إلى السلطة بهدف تحطيم علاقات الإنتاج الرأسمالية. فالصراع الطبقي والثورة والعصيان المسلح والحروب على مختلف أشكالها هي نتاج لظاهرة التناقضات المجتمعية.

والملاحظ أن حركة الثورة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي كان لها تواجد على الخارطة السياسية العالمية، إلا أن هذه الحركة قد تراجعت تمامًا بعد انهياره، الأمر الذي أفسح المجال لعودة الإمبريالية العالمية من جديد، وبأسلوب وبطريقة تختلف عما كانت في الماضي.

---

(7) محمد توهيل : مرجع سبق ذكره، ص 71.

2- نموذج «تيد روبرت جور» التفسيري :

يعتقد «جور» أن الإحباط المغالَى فيه قد يؤدي إلى العنف، وهو في ذلك يعتمد على وجود أو غياب العوامل التالية: القمع الذي تمارسه الدولة الشرعية الحكومية، والإثابات التي تقدمها الدولة أو الحكومة لمن يثبت ولاءه، إلى جانب الاستخدام الناجح للعنف في الماضي والتماسك التنظيمي بين جماعات المعارضين[8].

هذا، ويضع «جور» تحليله هذا ضمن مخطط اجتماعي يأتي فيه مفهوم الكبت، والذي يعد نسبيًّا كأصل للعنف الاجتماعي. فعدم إشباع وتحقيق رغبات وحاجات الفرد، وقلة الفرص السانحة التي يقدمها المجتمع لتحقيق تلك الرغبات تزيد من احتمال تفجير العنف الاجتماعي.

والشكل التالي يوضح أن العنف السياسي ينجم عن ذلك الاحتمال الخاص بالعنف الاجتماعي، والذي يعمل كمصدر ومحرض عليه، كما أنه يوضح الظروف والاعتبارات التي تسهم في دفع أو منع العنف السياسي:

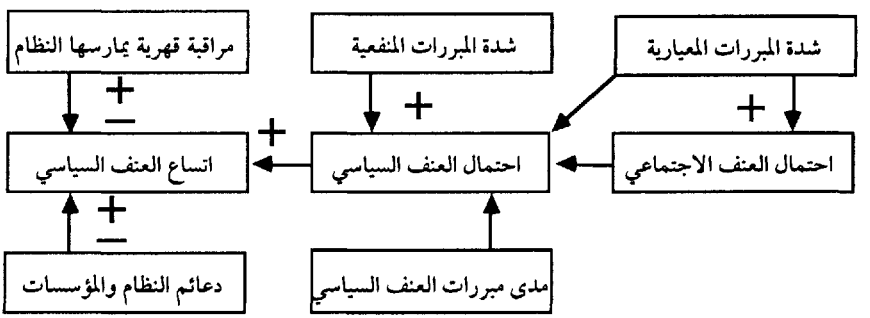

المصدر:

TED GURR, Why, Men Rebel, Princeton, P.U.P., 1970, P. 320.

(8) عاطف أحمد فؤاد : علم الاجتماع السياسي - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 149.

ولكن يعاب على نموذج «جور» التفسيري هذا إهماله للعنف الذي تمارسه الدولة، كما أن هذا النموذج أتى مفسراً للعنف الاحتجاجي باعتبار أن النظم السياسية الغربية ومن على شاكلتها توكل عمليات حفظ الأمن والنظام إلى قوات مؤهلة لاحتواء الخصم وليس لتدميره! على أنني ألاحظ أن الأمر عكس ذلك، والشواهد عليه من الكثرة بمكان.

هذا، وقد اختلف المهتمون بالدراسات النظرية في تحديد أسباب العنف : أهي مرضية، أو بيولوجية، أو خاصة بالطبيعة الإنسانية المتعلقة بالغرائز، أو لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية؟.. ومع هذا فقد حلمت البشرية لأجيال عديدة بمجتمع دون عنف أو صراع أو نزاع أو حروب أو صراعات مسلحة، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الفلسفات والأيديولوجيات والمذاهب التي أشرت إلى بعضها حول هول هذا الموضوع.

وانكبت أفضل العقول البشرية على دراسة وإيجاد حل لهذه المشكلة التي تبدو أنها أزلية، ومع ذلك بقيت هذه الأحلام طويلاً مجرد أوهام. وكانت قوانين الحياة الاجتماعية للأنظمة الاستبعادية والإقطاعية والرأسمالية والديكتاتورية التسلطية أقوى من الطموحات البشرية، وعبثًا حاول الناس السيطرة عليها وإخضاعها لإرادتهم، وبقيت الحرب وأشكال العنف الاجتماعي رفيق البشرية الملازم لها!

لقد آمنت جميع المجتمعات ومارست إيمانها عمليًّا بأن المشاكل لا تحسم إلا بالقوة. وعلى الرغم من هذا الكم الهائل من النظريات والمواقف، فقد بقي العالم منقسمًا إلى أنظمة اجتماعية متصارعة ومتعارضة، حيث مازال هناك قامعون ومقموعون وفئات قومية مقهورة[9].

(9) محمد توهيل : مرجع سبق ذكره، ص 75.

• أنواع العنف السياسي

العنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وهي ظاهرة توصف بأنها عامة، وتوجد في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة. والعنف قد يمارسه الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين، وقد تمارسه جماعة ضد جماعة أخرى في المجتمع، وقد تمارسه الدولة على المستوى الداخلي أو الخارجي.

على أن ممارسة العنف تنجم عنها العديد من الخسائر، سواء أكانت مادية أو معنوية.. لكن هذا لا يعني أن كل أنواع العنف تعد ظواهر سلبية يجب القضاء عليها، فالعنف السياسي قد يكون من الضرورات التاريخية في بعض الأحيان، إذ أن التحولات الثورية الكبرى التي حدثت في العالم لم تكن لتحدث لولا درجة من العنف.. فحين تنعدم الطرق والأساليب السليمة اللازمة لإحداث التغير، يبقى العنف هو الأسلوب الوحيد في بعض الأحيان لتحقيق التغير السياسي والاجتماعي(10).

والتصنيف البسيط للعنف السياسي يقوم على تحديد مصدر العنف وهدفه، فمصدر العنف قد يكون فردًا أو جماعة أو دولة، ضد فرد أو جماعة أو دولة.. فتتباين أهدافه إذًا وفقًا للدوافع المحركة للعنف، والتي في الغالب تكون متعددة.

ونحن إذ نناقش أنواع العنف، لا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن بعض المهتمين يشيرون إلى أنه لايوجد فارق بين العنف المادي الفيزيقي والقهر النفسي، فالعنف يمكن التعبير عنه بصورة غير مادية. ولكن عمومًا فإن العنف هو نتاج طبيعي لأنواع خاصة من المواقف الاجتماعية والثقافة، ولذلك فإن النظر إلى العنف باعتباره مرضًا فقط يؤدي إلى أن تكون هناك استجابة ملائمة للعنف ككل، غير أن هذا يعد مستحيلاً (11).

---

(10) حسنين توفيق إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص 14.

(11) عاطف أحمد فؤاد : مرجع سبق ذكره، ص 137.

وفي عالم اليوم يشكل العنف السياسي جزءًا لايتجزأ من الاستراتيجية السياسية التي تتبعها وتمارسها جميع السلطات والحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، فهو ليس موجَّهًا نحو العدو الخارجي وحسب، أو ممارَسًا في العلاقات الدولية فقط، بل إنه يشمل أيضًا الأبنية السياسية الداخلية ضمن الكيان السياسي الواحد[12]. الأمر الذي عُدَّ معه منظمًا ويتخذ من العمليات الإرهابية والتدخلات العسكرية وسيلة للتعامل مع المشاكل السياسية بما يحقق أهدافًا سياسية محددة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أ- العنف الذي تمارسه الدولة ضد الأفراد والجماعات :

هناك العديد من الحوادث التي تدل على استعمال الدولة للعنف السياسي، والذي يبدو مُبَرَّرًا وفقًا لوجهة النظر التي تقول باحتكار الدولة الشرعية لاستعمال العنف المُنَمَّط بخاصية حفظ النظام والأمن العام. ففي الكثير من الحالات التي يقوم فيها الفرد والمجموعات بانتهاك النظام القانوني للدولة، نجدها - أي الدولة - تعمل كشرطي وقاضٍ ومنفذ للعقوبات، على اعتبار أن النظام القانوني يسمح للدولة ويعطيها إمكانية التوقيف وإنزال العقوبات ضد أولئك الذين يخرقون القانون الجنائي بالسرقة أو التهرب من دفع الضرائب. وفي مثل تلك الحالات نجد المواطنين في الغالب يؤيدون الدولة في إجراءاتها هذه، لأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير الأمن والمحافظة على النظام العام.

ولكننا لانستطيع إغفال أن بعض استعمالات العنف من قِبَل الدولة قد ينتج عنه الكثير من المشاكل، لأن الدولة في بعض الأحيان قد تكون على درجة عالية من القمع والتفرقة في استعمالها للعنف وأدواته، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن العنف أصبح سمةً من سماتها أكثر من شرعيتها في المحافظة على النظام والأمن العام.

---

(12) أدونيس العكرة : الإرهاب السياسي - دار الطليعة، بيروت، 1993، ص 10.

إن الحدود بين الجرائم الموجهة ضد المجتمع، والجرائم الموجهة ضد النظام السياسي، هي على درجة عالية من الضبابية وعدم الوضوح. ففي بعض البلدان لا تعدو الجريمة السياسية كونها معارضةً للقيادة السياسية القائمة، وبالتالي - وفقًا لمنظور أنظمة الحكم التقليدية - تعد هذه المعارضة عدوة للشعب وموضوعًا لتقييد حرية الفعل الخاص بتبديد الثروة والسجن والموت. الدولة التقليدية كذلك لديها القدرة على ابتكار سياسات منظمة للعنف ضد مجموعات المعارضة، حتى تلك التي لا تناصب العداء السياسي لأعضاء النظام السياسي، وذلك بتحملها مسئولية المشاكل التي تواجه الدولة، بمعنى أن تكون كبش فداء لإخفاق النظام في أدائه لواجباته.

وقوات الأمن - على مختلف أنواعها وأشكالها - هي وسيلة الدولة التقليدية في الحد من قوة أعدائها وإخضاعهم. هذه القوات تشتمل على المجموعات الرسمية مثل القوات المسلحة والشرطة السرية وغيرها من أدوات القمع المستعملة في ظل أنظمة الحكم التقليدية. الوجه الآخر لتلك الأدوات التي تستعملها الدولة هو النظام القضائي ونظام السجون الذي ينزل العقوبات بأولئك الذين يشكل سلوكهم خطرًا وقلقًا للدولة.

وفي العالم المعاصر هناك شبه تركيز على أوجه محددة من العنف السياسي، وخصوصًا ذلك المتعلق بالعنف بين الدول (والذي يأخذ شكل الحرب) وبين الأفراد والجماعات (والذي يأخذ شكل الحروب الأهلية والعمليات الإرهابية).

ووفقًا لبعض التحليلات والدراسات التي قام بها علماء السياسة - ومنها دراسة «روميل» - وجد أن القتلى لأسباب سياسية نتيجة ممارسة أعمال العنف يفوق قتلى الحروب في القرن العشرين. والجدول التالي يوضح ذلك:

قتلى العنف السياسي في القرن العشرين

الأسباب	الإجمالي (م)	النسبة للإجمالي	القتلى لكل 1000 من السكان
الإجمالي	155.1	%100	37.1
الحكومة	119.4	77.0	34.9
الشيوعية	95.2	61.4	47.7
الدكتاتورية المتطرفة	20.3	13.1	49.5
التسلطية	3.1	2.6	4.8
الديمقراطية	0.8	0.5	2.2
الحرب	35.7	23.0	2.2
الدولية	29.7	19.1	1.7
الأهلية	6.0	3.9	2.6

المصدر :

Rummel, R, War Not This Century Biggest Killer, W. S.t., 1986, P. 72.

ووفقًا لهذا الجدول نجد أن أكثر من 155 مليونًا من القتلى في القرن العشرين كان نتيجة مباشرة للعنف الحكومي والحروب بأشكالها المختلفة. فهناك 37 قتيلاً لكل 1000 من السكان... الأكثر من ذلك أن 77% من العدد الإجمالي للقتلى كان لأسباب سياسية نتيجة أعمال العنف السياسي، وهذا يعني أن الحكومات المختلفة قد قامت بقتل حوالي 120 مليون نسمة من سكانها الذين يفترض أن تقوم تلك الحكومات بتقديم كافة أشكال الخدمات لهم، والأمثلة على ذلك كثيرة : قتل الملايين من الكمبوديين تحت حكم الخمير الحمر، ومقتل أكثر من 7 ملايين في الاتحاد السوفيتي عام (1930ف) من الذين وصفهم «ستالين» بأنهم أعداء الشعب!

ب- العنف الذي يمارسه الفرد ضد الفرد الآخر :

في كثير من الأحيان، إن لم يكن فيها كلها، عندما يمارس أحدٌ ما العنف يكون - بالتالي - هو مصدره، وبالطبيعة يكون الآخر هو الهدف أو الذي يمارَس عليه العنف.. وهذا لا يعني صراحةً أن هذا العنف سياسي، فجرائم القتل والاغتصاب والسطو بكافة أنواعه تصنف على أساس أنها جرائم اعتيادية، وكما أشرتُ سابقًا فإن الدولة فقط ومؤسساتها هن من يمتلكن الحق والشرعية في استعمال العنف، وبالتالي فإن الفرد الذي يمارس العنف بمنأى عن الدولة يعتبر خارجًا على القانون. هذا لا يعني انعدام الجزء السياسي عن أي ممارسة للعنف، باعتبار أن الدولة في العادة تتدخل لتحديد وتوضيح ماهو السلوك الإجرامي الذي يتطلب المحاكمة والعقوبة.

والنظريات المفسِّرة لدوافع السلوك الإجرامي في العادة تعطي تفسيرات مختلفة لمن يقوم بالجريمة ومن يرتكبها، والدراسات المختلفة توضح أن أبناء الأسر الفقيرة وأبناء الأسر المتفككة يكونوا أكثر ارتكابًا لأعمال الإجرام من غيرهم، وربما يصدق هذا على المجتمعات الأوروبية التي قامت فيها الدراسات. على أننا لا نستطيع إغفال أن السلوك الإنساني تحركه دائمًا احتياجات بشرية أو إنسانية.. تلك الاحتياجات التي يمكن أن تكون فردية أو جماعية، فسيولوجية أو سيكولوجية، أو اجتماعية. وهذه الاحتياجات تحددها الوراثة والبيئات المادية والاجتماعية والثقافية[13].

وفي بعض الأحيان نجد أن الفرد عندما يرتكب عملاً من أعمال العنف ضد فرد آخر في موقف ما، قد يكون دفاعه في ذلك شخصيًّا أو سياسيًّا، وفي هذه الحالة لا يكون مصدر العنف أو هدفه ممثِّلاً لمجموعة سياسية كبرى.

ج- العنف الذي تمارسه المجموعة ضد الفرد :

في الكثير من المواقف التي يكون فيها الفرد هدفًا للعنف السياسي، والتي

(13) عاطف أحمد فؤاد : مرجع سبق ذكره، ص 165.

تشتمل على الكثير من عمليات الاغتيال، تكون جماعةٌ مّا في الغالب مصدرًا لذلك، حتى وإن قام بفعل العنف فرد.

وعندما تكون ضحية العنف المتعمد تخدم هدفًا سياسيًّا والضحية بريئة، تلك العملية تسمى إرهابًا . . كوضع القنابل في الأماكن العامة، أو خطف وتفجير الطائرات، أو خطف وقتل المدنيين، أو زراعة المواد الكيماوية السامة في الماء والغذاء. . كل هذه العمليات تسمى إرهابًا مهما كانت هوية فاعلها.

مما تقدم يبرز لنا سؤال مفاده: لماذا يقع الضرر على الأبرياء؟

إن الإرهاب السياسي على أي حال تختلف دوافعه، ولكن هناك شبه اتفاق على مجموعة العوامل التي تؤدي إليه، فأولها: **الدافع العام** الذي يُستعمَل فيه الإرهاب بقصد الحصول على رأي عام عالمي مؤيد حول قضيةٍ ما لجماعةٍ ما. وعلى عكس من يقوم بجريمة عادية، نجد الإرهابيين يدعونَ الحصولَ على مكاسب مادية ومعنوية من جراء نشاطهم. **الدافع الثاني**: يهدف إلى تأمين موارد مالية لدعم الجماعة أو الفئة أو الطائفة للقيام بأنشطتها السياسية، أو للمساومة على إطلاق سراح زملائهم في السجون. . والكثير من أعمال العنف التي تشتمل على رهائن وفدية مالية هي من هذا النوع.

على أنه من المؤسف أن نجد أن كل هذه الأعمال في مجملها يكون ضحاياها من الأبرياء، وخصوصًا المدنيين، فالهدف الأخير من أعمال الإرهاب في بعض الأحيان ربما يكون الثورة على الأوضاع القائمة. وسأناقش في هذا البحث عملية استخدام الإرهاب والعنف كوسيلة لقلب النظام السياسي.

إن هناك غموضًا فيما يتعلق بتقييم وتحديد الإرهاب، وإحدى قضايا هذا الغموض هي تلك المتعلقة باعتبار العديد من أعمال العنف إرهابًا، على الرغم من أن الضحايا ليسوا بأبرياء حقيقيين باعتبارهم ينتمون إلى مؤسسات نظامية لدولة عدوّة، فكيف مثلاً نسمي أعمال الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني واللبناني إرهابًا، والهجوم على الجماهيرية العظمى بعشرات الطائرات والتدخل الأمريكي

في الصومال ليس إرهابًا؟!.. إن الغموض لا يتعلق بالتعريف، ولكنه يتعلق بالمُعَرَّف، وبالتالي لابد من إيجاد تعريف دقيق وواضح لما هو إرهاب، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الخلط بين الكفاح المشروع للشعوب والجماعات والأفراد، وبين غير المشروع منه، والذي يستند في غالب الأحيان إلى القوة والغطرسة!

الضحية الأخرى لأعمال العنف والإرهاب هم رجال الشرطة والقضاة الذين تعاملوا وبتوا في قضايا سياسية من وجهة نظر النظام القائم. أعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى تحديد واضح في أنظمة الحكم التقليدية، والتي تقاس فيها الأغلبية في بعض الأحيان بأقل من 1/2% على الأخرى.. ولكنا في المقابل نجده غير مبرر في نظام عصر الجماهير باعتبار أن هذه الأجهزة والمؤسسات قوتها كامنة ومستمدة من القاعدة العريضة للجماهير الشعبية التي أوكلت لها هذه المهمة وفقًا لتشريعاتٍ وقوانين أصدرها الشعب في مجمله في مؤتمراته الشعبية.

وبكل أسف، فإن بعض الجماعات التي تمارس الإرهاب والعنف أوجدها النظام السياسي ليستعملها كجماعات قتالية لإبقاء الناس على الولاء لذلك النظام. وبعضها الآخر تستعمله الدولة ضد دولة أخرى منافسة لها للقيام بأعمال إرهابية، وهو ما يعرف بإرهاب الدولة... مثال ذلك ماتقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدول الرافضة لهيمنتها ونهجها في العلاقات الدولية.

إن جذور المشكلة في استعمال الإرهاب كمفهوم تحليلي هو أنه أصبح على درجة عالية من القوة السلبية في لغة البيان السياسي، فيستعمل المصطلح في بعض الأحيان دون معنى ليشير إلى ضحايا أبرياء، على الرغم من أنهم على عكس ذلك. فكيف نخلط بين أولئك الذين يقاومون النظام السياسي من أجل قيام ديمقراطية حقيقية يكون فيها الحكم للشعب وبالشعب، وبين أولئك الذين يقاومون النظام السياسي من أجل مكاسب شخصية ومادية، ونسمي كلا العملين إرهابًا؟

على أنه بعد هذا البَوْن الشاسع بين الأطراف في تحديد المفاهيم دينيًّا أو

دوليـًا، أو تحديد جهة وأصول العلاقات، يكون من الصعوبة ـ إن لم نقل من الاستحالة ـ أن تستقيم الأمور، وإنما ستبقى الإشكالية قائمة، وستزداد أشكال النزاعات والصراعات والفتن والحروب بمختلف أنواعها، بحيث نرى اليوم أن سمة الواقع العام لما يجري وكأنه انتقام من الإنسان عامة[14].

د- العنف الذي تمارسه الجماعة ضد الجماعة:

عندما تقوم جماعة بأعمال تتعلق بالعنف السياسي ضد جماعة أخرى، في العادة يكون الدافع إلى ذلك عداء دفين يتعلق بتركيبة الجماعتين، مثل الهوية التي تتعلق في جل الأوقات بالاختلافات الدينية والعرقية والثقافية.

وما تجدر ملاحظته هنا هو أن الكثير من أعمال العنف هذه قد ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة (الشيشان، يوغسلافيا سابقًا).. وجل الصراعات المسلحة في هذه الفترة كانت داخلية أكثر منها خارجية بين دولة وأخرى، نظرًا لسعي الجماعات القومية داخل الدولة الواحدة لتحقيق استقلالها السياسي ضد الجماعات الأخرى التي تشترك معها في نفس الحدود الإقليمية للدولة.

فالصراع المدمر بين كل من الصرب والبوسنيين والكروات، وماحدث في كوسوفو بعد تفكك يوغسلافيا السابقة، يعطي مثالاً واضحًا لمستوى العنف الذي انطبع بالكراهية الفطرية بين الجماعات القومية. هذا العنف نجد له جذورًا كامنة في الاختلافات العرقية والتاريخية والدينية، وهذه العوامل هي التي تدعم الشعور القومي وتجعلها تستعمل العنف لتحقيق هويتها واستقلالها القومي السياسي[15].

وفي الكثير من الحالات نجد أن الجماعات القومية تدخل في صراع مع بعضها وبعض من أجل السيطرة السياسية والثقافية أكثر منها لأجل الانفصال.. فالصراع بين الهندوس والمسلمين في الهند يعطي مثالاً واضحًا للكراهية العرقية بين الجماعات القومية التي تفسر العلاقة بينهم عند محاولتهم العيش المشترك في بلد واحد.

(14) أسعد السحمراني : التطرف والمتطرفون - دار النفائس، بيروت، 1999، ص 136.

(15) محمد السماك : الإرهاب والعنف السياسي - دار النفائس، بيروت، 1992، ص 27.

وأعمال العنف السياسي عندما تأخذ طابع التصفية الجسدية من قِبَل جماعة مّا تجاه أعضاء جماعة أخرى منافسة لها، يسمى ذلك تطهيرًا عرقيًّا. . على أنّ النظام السياسي القائم في الغالب يكون شريكًا في هذا الموقف، وخصوصًا عندما تكون آلية العنف المستعملة مِلْكًا لذلك النظام، أداة أم أفرادًا.

مثال آخر لاستعمال العنف هو الصراع الطبقي، فالعنف الذي يحدث داخل وبين الجماعات - في بعض الحالات - يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى الصراع الطبقي، وهذا الصراع في غالب الأحيان يرتبط بالانقسام العِرقي أو الديني، وخصوصًا عندما تسيطر إحدى الجماعات - التي هي طرف في الصراع - على المقدرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنفرد بها عن غيرها. . . مثال ذلك مايحدث في أيرلندا الشمالية. بعض المُنَظِّرين في حقل الطبقات يجادلون بأن الصراع الحقيقي في كثير من الحالات يحدث نتيجة لظهور التدرج الاجتماعي وعدم المساواة. . ولكن هذا لا يعني أن الصراع لا يظهر بين الطبقات في المجتمعات الطبقية كما هو الحال بين الفلاحين ومُلاّك الأرض، وبين طبقة الرأسمالية وطبقة العمل في المجتمعات الاستغلالية، لأن النظام الاجتماعي هو نسق متوازن من العلاقات والوظائف والأدوار الاجتماعية، يتحدد في إطاره الممكن والمستحيل لكل جماعة اجتماعية، والأفعال والاستجابات المتوقعة والمقبولة اجتماعيًّا، والأهداف والوسائل المشروعة[16].

هـ- العنف الذي يمارسه الفرد أو المجموع ضد الدولة:

هذا النوع من العنف يُوَجَّه مباشرةً إلى النظام السياسي، وله جذوره وأسبابه. . إحداها هو ذلك المتعلق بخيبة أمل الشخص أو الجماعة في النظام السياسي القائم فيما يتعلق بأحوالهم المعيشية، والسبب الآخر هو الشعور العدائي للنظام السياسي القائم نتيجة موقف أو مواقف متعددة، الأمر الذي يجعل الفرد أو الجماعة ينخرط في سلسلة من أعمال العنف بقصد النيْل من ذلك النظام أو قلبه.

(16) س. رايت : الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة عبد الباسط عبد المعطي وآخرون - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 65.

وعندما تصبح الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية غير متناسبة مع توقعات الشعب لأداء النظام السياسي، تكون ردة الفعل المتوقعة على درجة عالية من الغضب وخيبة الأمل التي تقود إلى كراهية النظام السياسي. . هذه الكراهية يُعبَّر عنها بالفعل السياسي، والذي يبدأ بمطالبة أصحاب القرار بتحسين تلك الأوضاع. وعندما لا تواجه هذه المطالبة برغبة جادة في التنفيذ، عندها تصبح أفعال الأفراد أشد خطرًا، وتتخذ أشكالاً متعددة كالتظاهر والعصيان المدني. بعد ذلك يصعد العمل السياسي ليتخذ شكل الرفض السياسي، والذي - في غالب الأحيان - يصاحبه العنف السياسي كأداة من أدوات الجماهير للضغط على النظام السياسي حتى تتحقق مطالبها. هذا النوع من العنف يتخذ أشكالاً متعددة، منها :

1- الإخلال بالأمن والنظام العام ..

وهو وجه آخر غير منظم من أوجه العنف، قد يشتمل على العنف الذي تمارسه الجماعة على الممتلكات أو ضد أفراد أو مؤسسات النظام السياسي. وهذا الإخلال بالأمن العام قد يأتي نتيجة حادثة طارئة، كإطلاق النار من أحد رجال الشرطة على شخصٍ ما نتيجة لسبب أو لآخر، أو مشكلة اقتصادية كالارتفاع المفاجيء في أسعار المواد الغذائية. وعندما تبرز هذه الظاهرة يسري معها العنف وينتشر في المجتمع بأكمله بسرعة، ويبقى النظام السياسي والاقتصاد والوضعية الاجتماعية في الميزان.

وخيبة الأمل الظاهرة أو الباطنة التي تنتج عن إخفاق النظام السياسي في دفع الظلم هي شكل من أشكال التعبير عن الإخلال بالأمن والنظام العام التي تستمر في الغالب حتى يستجاب لها وتُحَقِّق مطالبها في أيٍّ من الأمور موضع التظلم. هذه الظاهرة حدثت في جنوب إفريقيا طوال سنوات الـمَيْز العنصري، واستمرت حتى انتهت بعض أنواع العنف السياسي لتتحول إلى عصيان مدني، وخصوصًا عندما تنتشر حوادث الإخلال بالنظام والأمن العام وتتوسع لتشمل القاعدة العريضة من الجماهير الشعبية. هؤلاء الذين ينخرطون في عمليات العصيان المدني

قد فقدوا الثقة في النظام السياسي لحل المشاكل التي يعانون منها، وخير مثال لذلك انتفاضة الشعب الفلسطيني عام (1987ف) عندما عجزت المفاوضات والكفاح المسلح عن تحقيق مطالبه، فأتت الانتفاضة لتعبر عن شكلٍ من أشكال العصيان المدني[17]. وأعتقد أن الانتفاضة لو استمرت لتمخضت عن حل عادل للصراع العربي الصهيوني.

2- العنف المصاحب للانفصال السياسي ..

معظم الدول في العالم شهدت - ومازالت تشهد - نوعًا من العنف الذي يُعرَف بالكفاح المسلح من أجل الاستقلال والحكم الذاتي، على اعتبار أنه حق طبيعي للجماعات القومية المختلفة التي تشكل ذلك الحق المتمثل في التحكم والمحافظة على مقدراتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. بعد الحرب الباردة ظهرت الرغبة الملحة إلى هذا النوع من الاستقلال والتحكم في المقدرات، وذلك نتيجةً لضعف الأنظمة السياسية القائمة في أدائها لمسئولياتها والاستجابة لهذه الرغبات بالطريقة المناسبة، الأمر الذي دعا هذه الجماعات القومية على اختلافها للدخول في العنف من أجل تحقيق هدف الانفصال. وهذه الجماعات في غالب الأحيان تنقصها الموارد الاقتصادية والمصادر السياسية، الأمر الذي يجعل العنف السياسي يتخذ شكل الإرهاب أو الهجمات التي تستهدف أفرادًا محددين أو أبنية معينة في النظام السياسي. . . مثال ذلك: هجمات الجيش الجمهوري الأيرلندي ضد الجيش البريطاني والجماعات البروتستانتية، فهذا كفاح مسلح له صفة الاستمرار والتحديد حتى يصل إلى أهدافه. وبالفعل في أواخر التسعينيات من هذا القرن، بدأت بوادر انفراج وحل هذه المشكلة في شمال أيرلندا.

وفي المستعمرات يزداد العنف حدة ضد قوة المستعمر باعتباره أحد الأوجه المهمة في الصراع السياسي من أجل الاستقلال. . هذه الجماعات التي تمارس

(17) أسعد السحمراني : المشروع الصهيوني الجديد - دار النفائس ، بيروت، 1997، ص 129.

العنف ضد المستعمر تكون ضعيفة في الغالب، ولكنها في حالات أخرى تتمتع بتنظيم على درجة عالية من الدقة والفعالية، مثل جماعات «ماو ماو» ضد الاستعمار البريطاني في كينيا (1950ف)، وجماعة «المسلمين» ضد الإنجليز والهندوس في الهند في أواخر (1940ف)، و «الفاتيكونغ» في فيتنام ضد الفرنسيين أولاً ثم الأمريكان (1940-1970ف)[18].

3- الحروب الأهلية ..

وهي كذلك تمثل أحد مظاهر العنف السياسي.. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ـ على سبيل المثال ـ قرر القادة السياسيون للولايات الجنوبية (1861-1865ف) أنهم لم يعودوا يرغبون في اشتراكهم في الحكومة الفيدرالية، وأعلنوا انسحابهم من الاتحاد الفيدرالي، فقوبل هذا الأمر بالرفض من الحكومة الفيدرالية، وترتب على انفصال تلك الولايات وإعلانها الاستقلال الدخول في صراع مسلح مع الحكومة الفيدرالية، ونتج عنه تلك الحروب الأهلية الدموية في التاريخ المذكور أعلاه. وانتصرت القوات الاتحادية للحكومة الفيدرالية على الانفصاليين وأخضعتهم تحت سيطرتها مرة أخرى.

مثل ذلك حدث في نيجيريا (1967-1970ف) . فالاختلاف في الدين واللغة والتقاليد السياسية حدا بقبيلة «آبو» إلى الانسحاب من الفيدرالية مكونةً دويلة تدعى «بيافرا»، وبعد أربع سنوات من الحرب الأهلية وما يقارب من مليون قتيل، حققت قوات الحكومة المركزية النصر على المنشقين. وفي المقابل نجد أن البنغال قد حققوا النصر في حربهم الانفصالية ضد حكومة الباكستان المركزية، وولدت دولة بنغلاديش في العام(1971ف).

الصرب والكروات والبوسنيون مثال آخر للعنف المسلح الانفصالي الذي تحقق على حساب الاتحاد اليوغسلافي (1991ف).

نخلص من ذلك إلى أن الحركات الانفصالية والعرقية - على وجه الخصوص

(18) محمد السماك : الإرهاب والعنف السياسي، مرجع سبق ذكره، ص147.

وفي الغالب - تستخدم العنف من أجل الوصول إلى - وتحقيق - أهدافها، والتي يغلب عليها الطابع الانفصالي. وهي في سبيل ذلك تستخدم كل أدوات العنف المتاحة، سواء أكانت اغتيالات سياسية أو حروب عصابات، وتصل في بعض الأحيان إلى شن حروب نظامية، وغالبًا ما ينتج عن هذه الصراعات خسائر مادية وبشرية جسيمة.

4- الانقلاب بحدوث الانقلاب ..

أي عندما تحل قيادة جديدة محل القيادة القديمة، سواء كانت كلية أو جزئية، عن طريق استخدام العنف أو التهديد به.

وفي الكثير من هذه الحالات لا يكون التركيز على التغيير الكامل للنظام السياسي والاقتصادي، على الرغم من أن المعارضة للنظام السياسي القائم قد يكون لديها اختلافات في السياسات العامة المدفوعة برغبات أولئك الأشخاص. فالعنف السياسي في شكله العام، والمستعمل ضد مجموعة القيادة العليا، هو عنف منظم بواسطة أعضاء من القيادة السياسية أو بواسطة قيادات من القوات المسلحة أو مجموعات سياسية أخرى منافسة. وفي فترة ما بعد الاستعمار عمت الانقلابات على كافة أشكالها كل الأرجاء، وخصوصًا في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا[19]. وما نلاحظه أنه على الرغم من أن بعض البلدان بعد الحرب الباردة بدأت تحذو حذو الدول الغربية في إنشاء المؤسسات المسماة زيفًا بالديمقراطية، إلا أن هذا لم يمنع حدوث الانقلابات المتكررة أيًّا كان شكلها.. في الجزائر، أفغانستان، إثيوبيا، غامبيا، ليبيريا، مالي، الصومال، طاجكستان.. ويبقى الانقلاب مجرد قلب لنظام الحكم وإحلال سلطة محل أخرى، دونما تفكير في رفع ظلم أو القيام بإصلاحه.. فالانقلاب في غالب الأحيان - إن لم يكن في جميع الأحوال - من الحركات المعزولة عن حركة الجماهير.

(19) السيد حنفي عوض : علم الاجتماع السياسي - مكتبة وهبة، القاهرة، 1985، ص 142.

5- الثورة ..

وهي استخدام القوة التي يصحبها العنف كلما كان ذلك ضروريـــاً، وذلك لهدم النظام القائم.

وتصاحب الثورة تغيرات أساسية وسريعة في مؤسسات الدولة والأبنية الطبقية، وهدفها النهائي يتجه أساسًا إلى إعادة توزيع القيم، الذي قد يكون صعبًا في بعض الأحيان لأنه يتعلق بإحداث تغيرات جوهرية في النظام القائم. هذا، وسآتي على موضوع الثورة في الفصل الثاني من هذا الكتاب بشيء من التفصيل.

وبالرغم من وجود بعض التمايزات بين مفهوم العنف السياسي وغيره من المفاهيم، كالإرهاب السياسي والصراع السياسي وعدم الاستقرار السياسي، إلا أن العنف السياسي يعتبر مدخلاً أساسيـــاً لفهم هذه الظواهر.. فممارسة العنف تعتبر عنصرًا أساسيـــاً لأي فعل إرهابي، كما أن حدة الصراع السياسي من جانب، ودرجة وعدم الاستقرار السياسي من جانب آخر، تتوقفان على كم وكيف العنف المستخدم ، بالإضافة إلى الملاحظة الخاصة والمتعلقة بمفهومي الصراع السياسي وعدم الاستقرار السياسي اللذين يعدان أكثر اتساعًا وشمولاً من مفهوم العنف السياسي[20].

فالثورة حركة تهدف إلى تغيير النظام السائد في مجتمعٍ مّا تغيرًا جذريـــاً يتناول مبادئه، وأهدافه، والطريقة التي تتبع لتحقيق تلك المبادئ والأهداف بما يحقق لهذا المجتمع الحياة الحرة الكريمة التي ينشدها. فالثورة يجب أن يكون لها برنامج مدروس، ومناهج عمل تبذل في سبيل تنفيذها كل ما تملك من طاقات، وما تدخره من جهود[21].

---

(20) حسنين توفيق إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص 58.

(21) السيد شحاتة السيد : علم الاجتماع والثورة - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص19.

وفي أكثر الحالات التي تسيطر فيها القيادة الجديدة، نجدها تتخذ لنفسها نسقًا فكريًا جديدًا يهدف إلى إعادة توزيع القوة وبناء المجتمع وفقًا لذاك النسق الفكري والرؤية الجديدة لتشمل كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. مثال ذلك ما حدث في ليبيا في الفاتح من شهر الفاتح (1969ف)، وهي الثورة التي قادها الأخ العقيد «معمر القذافي».. تلك الثورة التي أرست نظامًا جديدًا أعيد فيه توزيع المقدرات ونسق القيم وفق رؤية ثورية جديدة.

• خاتمة الفصل الأول

نخلص من ذلك إلى أنه عند دراستنا للظواهر الاجتماعية المختلفة، يجب علينا أن نميز بينها - بمفهومها السيوسيولوجي - وبين الحالات الفردية بمفهومها السيكولوجي .. لأن ذلك التمييز يساعدنا على فهم ماهو اجتماعي ثقافي، وماهو نفسي فردي في ظاهرة العنف الموجَّه باعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات مضمون سياسي. وهذه الظاهرة هي المحصلة النهائية لظروف اجتماعية وثقافية وموجهات ومعايير قيمية ذات طابع سياسي. وينطبق على ما تؤدي إليه من مواقف وأفعال وممارسات ما ينطبق على أي فعل اجتماعي آخر.. فمستوى الفعل المتعلق بالعنف السياسي يمثل المنتج النهائي لكل الأسباب المؤدية إليه على جميع المستويات، وفي إطار نظام السيادة الاجتماعية لمتطلباتها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية.. فالواقع الاجتماعي يعتبر أحد العوامل والمصادر الرئيسة لآليات الصراع الاجتماعي الذي يتدرج حتى يصل إلى ممارسة العنف السياسي بكل أشكاله.

والمجتمعات الإنسانية في الغالب لا تنتهي مهما عانت من الأشكال المختلفة للظواهر التي تعد في إطار الظواهر الهدامة، وذلك لأن تلك الظواهر تطفو وبصحبتها أساليب التعامل معها وحلها.. إلا أنه ينبغي على كل مجتمع أن يكتشف الأساليب الصحيحة والعملية لمواجهة وإيجاد الحلول لها، باعتبار أن عملية حفظ التوازن الاجتماعي وإدارة الأزمات واستعادة الأمن والنظام منوط

بالبناء الكلي للمجتمع من أفراد ومؤسسات، الأمر الذي يجعله من المهمات الأساسية لذلك البناء. وعلى الجميع ـ من باحثين ومفكرين ـ المساهمة في اكتشاف الحلول الناجعة للأزمات التي تتعرض لها مجتمعاتهم، فالعنف السياسي يجب أن يُفهم على أنه إخفاق المؤسسة السياسية في أدائها، وهذا طبيعي في ظل الأنظمة التقليدية القائمة على تزييف الإرادة والتدليس على الجماهير!

وبالرغم من أن العنف السياسي - في معناه العام - ترفضه كل المعايير وتدينه كل الشرائع عندما يكون غير مُبرَّر، حيث إنه غير شرعي ويقوض النظام في المجتمع، إلا إننا نجد في المقابل من يعتقد أن التغيرات الاجتماعية الراديكالية هي التي تقود إلى استمرارية التحسن في الأوضاع المعيشية المختلفة للمجتمع! وعلى خلاف ذلك نرى أن العنف السياسي في الغالب هو من الأدوات المهمة ـ إن لم تكن الأداة الوحيدة ـ للتحرر من الظلم والطغيان في المجتمعات التي تحتكر السلطة والثروة والسلاح.. ففي ظل الأنظمة التقليدية نجد أن المجتمعات محكومة ومسيطَر عليها بواسطة فئة حاكمة متسلطة تستخدم الدولة كأداة لخدمة مصالحها دون إشراك للمجموع!

إذًا، أفلم يكن العنف بكل أشكاله له ما يبرره إذا لم يستجب النظام السياسي القائم بكافة مؤسساته - حتى وإن تجاوزنا وسميناها ديمقراطية - لرغبات المواطنين وحقق طموحاتهم وآمالهم في العيش الكريم الحر؟! وهل يجوز لنا بأي معيار تسمية الثورة المصاحبة للعنف إرهابًا؟! ثم أليس للثورة مبررات كافية للإطاحة بذلك النظام بأي وسيلة ممكنة؟!

في ظل الأنظمة التقليدية نجد المفكرين السياسيين يعتقدون أن المواطنين يختارون الحكومة ويدعمونها في سبيل أن تحمي حقوقهم في الحياة والحرية والملكية، فإذا ما أخفقت في ذلك سيسعى المواطنون إلى تغييرها بحكومة أخرى أحسن منها! هذا من الناحية النظرية.. ولكن من الناحية الواقعية - حتى وإن نجحوا في ذلك - فإن الجديدة، وفقًا لتلك المعايير، سوف تكون غير مختلفة عن سابقتها.

وفي عالم اليوم يزداد التهديد بالعنف، وخصوصًا بعد نمو أيديولوجيا العنف داخل حركات الاحتجاج الاجتماعي المعارضة لكافة أشكال الظلم والجور والتعصب.. وتلك الأيديولوجيات تكتسب ـ وبالتدريج ـ سمة البرامج المنظمة. فالتهديد بالعنف والانفجار التلقائي الحقيقي للعنف يعتبران عناصر جوهرية في تثبيت الصراع.. ليس على المستوى الدولي فقط، بل داخل المجتمعات القومية نفسها.

على أن البعض قد ذهب إلى أكثر من ذلك حين نظر إلى العنف والتهديد به على أنهما ضروريان لإنجاز الإصلاحات الاجتماعية، لدرجة أن التعريف الحديث لدور العنف في التغير الاجتماعي يتمثل أساسًا في المنظور الثوري، وأن فكرة العنف والتهديد به تعتبر ذات تأثير دائم في عقول الناس الذين لديهم الاستعداد للتغير والإحساس بالأشياء المزيفة. وهذه الفكرة لا تضع حدًّا فاصلاً بين تأثير الخوف من اندلاع العنف وتأثير العنف بعد اندلاعه، غير أنه من الصعوبة بمكان أن نقول إن كل أعمال العنف أعمالٌ ثورية، لأن الحقيقة ليست كذلك.. فالكثير من أعمال العنف ليس أعمالاً ذات طبيعة ثورية ولا تدعم الثورة.

وفي المجتمع الجماهيري الذي حُلَّت فيه مشكلة توزيع القوة والثروة والسلاح بحيث تقاسمها الجميع ولم يعد هناك مبرر لوجود العنف فيه، نجد أن النظام الجماهيري القائم على سلطة الشعب أُوجِدَ إليه للمحاسبة والإسقاط في الزمان والمكان الذي تخفق فيه أيٌّ من مؤسساته التي اختارتها الجماهير اختيارًا مباشرًا.. فالمحاسبة والإسقاط تطال جميع أشخاص النظام الجماهيري من مؤتمرات شعبية ولجان شعبية، بدءًا من المؤتمر الشعبي الأساسي واللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي، وحتى مؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة.. وكل ذلك يتم وفقًا لوجود المبرر الكافي لأدائه ـ هذا أو ذاك ـ بطريقة ديمقراطية صحيحة.. هدفها الأساسي حصول الشعب على أكبر التوقعات من المؤسسات التي صنعها بحيث لا يُستخدم فيها العنف المادي بشكل عشوائي وغير منظم، لأنه - أي العنف - حتى وإن استُخدِم فهو يُستخدَم من جماهير المؤتمرات وفقًا للتشريعات التي شرعتها في مؤتمراتها الشعبية ضد من يستحقه.

وقد أكدت المادة الخامسة من الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في المجتمع الجماهيري على أن «أبناء المجتمع الجماهيري يُحرَمون العمل السري واستخدام القوة بأنواعها، والعنف والإرهاب والتخويف والتخريب» ويعتبرون ذلك خيانة لمُثُل وقيم المجتمع الجماهيري الذي يؤكد سيادة كل فرد في المؤتمر الشعبي الأساسي ويضمن حق التعبير عن آرائه علنًا وفي الهواء الطلق، وينبذون العنف وسيلةً لفرض الأفكار والآراء، ويقررون الحوار الديمقراطي أسلوبًا وحيدًا لطرحها، ويعتبرون التعامل المُعادي لأفراد المجتمع الجماهيري مع أي جهة أجنبية وبأي وسيلة من الوسائل خيانةً عظمى للمجتمع[22].

فالمجتمع الجماهيري، مجتمع الفضيلة والقيم النبيلة، يقدس المُثُل والقيم الإنسانية تطلعًا إلى مجتمع إنساني بلا عدوان، ولاحروب، ولا استغلال، ولا إرهاب.. لا كبير فيه ولاصغير، كل الأمم، والشعوب، والقوميات، لها الحق في العيش بحرية وفق اختياراتها، ولها حقها في تقرير مصيرها وإقامة كيانها القومي.. وللأقليات حقوقها في الحفاظ على ذاتها وتراثها، ولايجوز قمع تطلعاتها المشروعة واستخدام القوة لإذابتها في قومية أو قوميات أخرى، وإلا فسيكون للعنف والثورة مبررات كافية للاستخدام، الأمر الذي قد تختلط فيه المفاهيم! ولن يستطيع أي مجتمع التمييز بين ما هو إرهاب وما هو عنف، وما هو مشروع وما هو غير مشروع. والإشكالية هذه في الواقع تنبع من وسائل الإعلام الغربية التي تبرز الأحداث دون تمييز فيها بين الاستخدام المشروع للقوة وغير المشروع.. ففِعْلٌ من أجل التحرير أو من أجل دفْع ظلم يسمونه إرهابًا، مثله مثل السطو المسلح أو جرائم القتل العمد التي تسمى إرهابًا، لا لشيء إلا لممارسة الضغط المادي والمعنوي على الشعوب التي ترفض الهيمنة والتبعية.

وكما أشرتُ سابقًا فإن من أعمال العنف ما يكون ثوريًّا مشروعًا، ومنه ما يكون تخريبًا مضرًّا.. والعبرة للعوامل والأهداف، بغَضّ النظر عن نتائجه العملية.

---

(22) الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، ص 58.